The development of Iraqi-Kuwaiti relations after 2011 and its future prospects

Assistant Prof. Dr. Hussein Abdulhasan Moeh
University of Misan /College of Political Science
Email : hussein76@uomisan.edu.iq

Abstract:

During the past period, Iraqi-Kuwaiti relations faced many problems that affected the stability of political and economic relations between the two countries. The roots of these problems go back to the circumstances of the Iraqi invasion of Kuwait in 1990, and to the period of the American occupation of Iraq in 2003 and the resulting security and political repercussions that have affected In the stability of Iraq's relations with neighboring countries, including Kuwait, as well as the survival of many outstanding contentious issues between the two countries, they remained unresolved and were often renewed between the two parties, most notably the issue of borders and navigation, which had a negative impact on the development of Iraqi-Kuwaiti relations.

Despite the qualitative improvement in relations between Iraq and Kuwait after the US withdrawal from Iraq in 2011, past concerns, suspicion and mistrust have always pushed the two countries to exchange accusations. In addition, the US-Iranian rivalry and their influence in Iraq and Kuwait posed another challenge to the stability and future of relations between the two countries. Both Iraq and Kuwait have sought to distance themselves from entering into regional conflicts and to form joint ministerial committees that study all possibilities of solutions in the event of an emergency dispute that threatens the future of relations between them.

Key words: Iraq, Kuwait, political variables, economic variables, controversial issues.

تطور العلاقات العراقية–الكويتية بعد عام ٢٠١١ وآفاقها المستقبلية

أ.م.د. حسين عبدالحسن مويح اللامي
جامعة ميسان / كلية العلوم السياسية
Email : hussein76@uomisan.edu.iq

الملخص:

واجهت العلاقات العراقية– الكويتية خلال المدة الماضية العديد من المعوقات التي أثرت في استقرار العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، إذ تعود جذور هذه المشاكل إلى الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ وإلى حقبة الاحتلال الأمريكي للعراق بعد عام ٢٠٠٣ وما نتج عنها من تداعيات أمنية وسياسية قد أثرت في استقرار علاقات العراق مع دول الجوار ومنها الكويت، فضلا عن بقاء العديد من القضايا الخلافية العالقة بين البلدين، بقيت دون حل وغالبا ما كانت تتجدد بين الطرفين وأبرزها قضية الحدود والملاحة مما كان لها تأثير سلبي في تطور العلاقات العراقية–الكويتية.

وعلى الرغم من التحسن النوعي في العلاقات بين العراق والكويت بعد الانسحاب الأمريكي من العراق عام ٢٠١١ فإن هواجس الماضي والشك والريبة دائما ما كان يدفع البلدين إلى تبادل الاتهامات. فضلا عن أن التنافس الأمريكي –الإيراني ونفوذهما في العراق والكويت قد شكل تحدياً آخر لاستقرار ومستقبل العلاقات بين البلدين، وقد سعى كل من العراق والكويت إلى تجنب الدخول في صراعات إقليمية وتشكيل لجان مشتركة تدرس جميع احتمالات الحلول في حال وجود خلاف طارئ يهدد مستقبل العلاقات بينهما.

الكلمات المفتاحية: العراق، الكويت، القضايا الخلافية، المتغيرات السياسية، المتغيرات الاقتصادية.

مقدمة:

شهدت العلاقات العراقية–الكويتية خلال الحقبة التاريخية الماضية العديد من حالات المد والجزر نتيجة المشاكل السياسية بين البلدين وفي مقدمتها قضية الحدود ومشكلة الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠، والذي أدى إلى قطع تام للعلاقات بين الجانبين وكرس التباعد والخلاف وأسهم بشكل مباشر في إثارة التوتر والعداء بينهما. وبعد احتلال العراق من الولايات المتحدة الامريكية وحلفاءها عام ٢٠٠٣، شهد العراق الكثير من المتغيرات السياسية التي انعكست بدورها على الأمن والاستقرار في المنطقة بصورة عامة وعلى علاقات العراق مع الكويت بصورة خاصة.

وعلى الرغم من التحسن والتطور الملموس في العلاقات بين العراق والكويت بعد عام ٢٠١١ لاسيما عقب المساعي الحثيثة التي بذلها قادة البلدين لتجاوز خلافات الماضي، وهو الأمر الذي تحقق بشكل فعلي بعد خروج العراق من طائلة الفصل السابع بعدما أوفى بكامل التزاماته تجاه الكويت، فضلا عن تكثيف الزيارات الرسمية بين قادة البلدين والتي تمخض عنها ولادة مرحلة جديدة من العلاقات المبنية على حسن الجوار، غير أن التحولات المهمة التي شهدتها المنطقة خلال تلك المدة قد انعكست على طبيعة العلاقات الثنائية على المستوى السياسي والاقتصادي، وأهمها الانسحاب الأمريكي من العراق وازدياد النفوذ الإيراني في العراق بالإضافة إلى تجدد بعض القضايا الخلافية بين الطرفين مما كان لها دور في مسار ومستقبل العلاقات العراقية–الكويتية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة تطورات العلاقات العراقية– الكويتية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية وأبرز المعوقات التي واجهتها بعد العام ٢٠١١ وايضا معرفة أثر المتغيرات الاقليمية والدولية في طبيعة العلاقة ما بين العراق والكويت، وتحاول هذه الدراسة التعرف على ما تكون عليه العلاقة مستقبلاً من خلال دراسة الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية–الكويتية.

إشكالية الدراسة:

تنطلق إشكالية الدراسة في أن العلاقات العراقية– الكويتية بعد عام ٢٠١١ شهدت مرحلة جديدة وتطورا مهما على كافة الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية مما كان له أثر مهم في مسار ومستقبل العلاقة ما بين البلدين. وفي ضوء ذلك يمكن طرح الأسئلة الآتية:

١. ماهي أهم المتغيرات السياسية في العلاقات العراقية– الكويتية بعد عام ٢٠١١؟
٢. ماهي أهم المتغيرات الاقتصادية في العلاقات العراقية– الكويتية بعد عام ٢٠١١؟
٣. ماهي الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية– الكويتية؟

فرضية الدراسة:

تقوم فرضية الدراسة على ان المتغيرات السياسية والاقتصادية في العلاقات العراقية– الكويتية بعد عام ٢٠١١ لعبت دوراً أساسياً في رسم طبيعة ومستقبل العلاقة بين البلدين.

منهج الدراسة:

أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض وتحليل المتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية في طبيعة العلاقات العراقية–الكويتية بعد عام ٢٠١١ وآفاقها المستقبلية، كذلك اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي خصوصا في المبحث الأول الذي تناول مسار العلاقات العراقية– الكويتية قبل عام ٢٠١١.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية هي العراق والكويت، أما الحدود الزمانية هي المدة الممتدة بين عامي (٢٠١١– ٢٠٢١).

هيكلية الدراسة:

تقسم الدراسة بعد المقدمة إلى:

المبحث الاول: مسار العلاقات العراقية– الكويتية قبل العام ٢٠١١.

المبحث الثاني: المتغيرات السياسية والاقتصادية في العلاقات العراقية–الكويتية بعد عام ٢٠١١.

المطلب الاول: المتغيرات السياسية في العلاقات العراقية–الكويتية.

المطلب الثاني: المتغيرات الاقتصادية في العلاقات العراقية– الكويتية.

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات العراقية– الكويتية.

المطلب الاول: مشهد تراجع العلاقات العراقية– الكويتية.

المطلب الثاني: مشهد استمرار تطور العلاقات العراقية الكويتية.

الخاتمة.

المبحث الأول: مسار العلاقات العراقية– الكويتية قبل العام ٢٠١١

شهد عقدا الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي عدم استقرار في العلاقات العراقية–الكويتية في عدة قضايا خلافية تتعلق بتجارة الاسلحة والتهريب من الكويت إلى العراق؛ بسبب وجود البدو شمال شرق الجزيرة العربية الذين يعمل غالبيتهم بهذه التجارة ولقد كانت هذه القضية تمثل الشكوى الرئيسة للحكومة العراقية. وعلى أثر فشل العراق في إقناع بريطانيا لبناء مرفأ له في الكويت عام ١٩٣٨ عمدت الصحف العراقية وبدعم مباشر من ملك العراق غازي بن فيصل (١٩٣٣ –١٩٣٩) إلى تعبئة الرأي العام العراقي لمساندة مطلب العراق، ووضعت الحكومة العراقية خطة لغزو الكويت، لكن وفاة الملك غازي المفاجئة في حادث سيارة في ٤ نيسان من العام ١٩٣٩ حال دون تنفيذ ذلك الهجوم[١]، بعد ذلك ضلت العلاقة بين الكويت والعراق محتدمة حول الحدود طيلة العهد الملكي[٢].

في عام ١٩٥٨ بعد تغير النظام الملكي ومجيئ نظام جمهوري برئاسة عبد الكريم قاسم (١٩٥٨–١٩٦٣) تحسنت علاقات العراق بالكويت وطلبت الحكومة العراقية من الأخيرة السماح لها بإقامة قنصلية أو ممثليه لتقوم برعاية العراقيين في الكويت من جهة وتكون حلقة اتصال بين البلدين الشقيقين من جهة أخرى. وهكذا أسهمت هذه المحاولة في تحسين العلاقات بين البلدين إذ تم تبادل الوفود الاقتصادية والتجارية بينهما كما وفرت الوقت الكافي أمام الكويت لتعزز مكانتها الدولية، غير أن التوتر بين الطرفين تجدد مرة أخرى بعد أعلان استقلال الكويت عام ١٩٦١ وقد هدد في حينها عبد الكريم قاسم باحتلال الكويت لكن جهود الجامعة العربية حالت دون تنفيذ هذا الاحتلال[٣].

في عام ١٩٦٨ استلم حزب البعث السلطة في العراق بعد الاطاحة بنظام حكم الرئيس عبد الرحمن عارف، وبقيت قضية الحدود معلقة مع الكويت. وفي مطلع السبعينات من القرن الماضي زار عدد من المسؤولون الكويتيون العراق لحل مشاكل الحدود بينهما، ولكن دون التوصل إلى نتيجة وقد تزامنت هذه الزيارات مع اقدام الكويت التوقيع على اتفاقيات الجرف القاري مع السعودية وإيران عام ١٩٦٨ دون اشراك العراق واخذ رايه، اذ ان العراق يشترك مع الكويت وإيران في الجرف في شمال الخليج العربي مما سأهم في توتر العلاقات بين الجانبين[٤]. وفي عام ١٩٧٣ اصطدمت القوات العراقية مع نقطة تفتيش للشرطة الكويتية انتهت بقتل اثنين من الكويتيين واحتلال نقطة التفتيش، وقد ساهمت هذه الأحداث في تأجيج الأزمة من جديد بين البلدين لكن كان الدور العربي المساند للكويت قد سأهم في تطويق تلك الأزمة، وايضا تغير موقف العراق بعد ان حسم النزاع العراقي – الإيراني باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥، وعندها وافق العراق على سحب قواته من الكويت[٥].

مع بدء الحرب العراقية – الإيرانية في عام ١٩٨٠ تبنت الكويت موقفا محايدا في بادئ الأمر وطلبت من البلدين ضرورة إنهاء الحرب وأعلنت الكويت عن استعدادها للتوسط لغرض الوصول إلى

تسوية ترضي الطرفين، ولكن بعد ميل الحرب لصالح إيران اتجهت الكويت إلى دعم العراق من خلال فتح منافذها الحدودية مع العراق ومنحه قرض بدون فائدة بقيمة تصل إلى(اربعة مليار دولار)[٦]. وبعد انتهاء الحرب العراقية– الإيرانية عام ١٩٨٨، أتهم العراق الكويت وبعض دول الخليج بإغراق السوق النفطي وتخفيض أسعار النفط، حيث وصل سعر البرميل خلال تلك المدة إلى (١٨) دولار مما يعني خسارة العراق لعدة مليارات من دخله في الوقت الذي يعاني فيه من ضائقة مالية، هذه الظروف وغيرها دفعت العراق إلى غزو الكويت في آب عام ١٩٩٠ لتقود الولايات المتحدة الامريكية بعدها تحالفاً عسكرياً كبيراً لإخراج القوات العراقية وتحرير الكويت عام ١٩٩١ [٧].

وبعد إخراج العراق من الكويت وتدمير بناه التحتية وافق على التوقيع على قرارات الأمم المتحدة وأصبح تحت طائلة العقوبات الدولية السياسية والعسكرية والاقتصادية، وقد أخذت العلاقات العراقية – الكويتية طابع القطيعة ولم تشهد انفتاحاً قط خلال المدة (١٩٩١ – ٢٠٠٣).

وقد أصرت الكويت مع باقي دول مجلس التعاون على مطالبة العراق بتطبيق قرارات الأمم المتحدة بما فيها الإفراج عن الأسرى الكويتيين ودفع التعويضات وإعادة الممتلكات الكويتية ومن جانبه اعترف العراق في ١٤ كانون الثاني عام ١٩٩٤ بسيادة الكويت وامتثاله لقرار مجلس الأمن غير المنصف ذو الرقم (٨٣٣) المتضمن اعترافه بالحدود البحرية بينه وبين الكويت كما رسمتها اللجنة التابعة للأمم المتحدة واحترامه لحرمة الحدود[٨].

وكانت هناك محاولات لتحسين علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع العراق، خصوصا فيما يتعلق في إنهاء الخلافات بين العراق والكويت بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، حيث شارك وزير خارجية قطر الأسبق الشيخ حمد بن جاسم في ندوة(مستقبل العلاقات العراقية الكويتية) الذي نظمته لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الامة الكويتي بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية المستقبلية بجامعة الكويت في ايار عام ٢٠٠٠ بمشاركة عدد من الشخصيات السياسية والفكرية والاكاديمية من الكويت وخارجها، وبدأت المبادرة القطرية تؤتي ثمارها حين تمت مناقشة ملف العلاقات العراقية –الكويتية في اجتماعات مجلس التعاون العربي الذي عقد في الرياض نهاية عام ٢٠٠٠ إذ أكد البيان الختامي للمجلس على ضرورة إنهاء المعاناة الانسانية للشعب العراقي وانهاء التوتر الذي شاب العلاقات بين البلدين لكن أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ التي جعلت الولايات المتحدة تكثف جهودها لتغيير النظام العراقي بالقوة العسكرية من خلال الضغط على دول الخليج وفي المقدمة الكويت من أجل تقديم الدعم للقوات الامريكية مما ادى في نهاية الامر إلى انعدام اي تقارب عراقي –كويتي في تلك المدة[٩].

فيما أعلن الجانب الكويتي في ٨ كانون الأول عام ٢٠٠٢ عن رفضه للاعتذار العراقي عن احتلاله لأراضيها عام ١٩٩٠ جاء ذلك على لسان وزير الاعلام الكويتي الأسبق الشيخ أحمد الفهد الصباح مؤكداً

"على صدام حسين أن يقدم الاعتذار المطلوب للشعب العراقي الذي ظُلم وما زال يزج به وبمقدراته في حروب ومغامرات والإعلان عن التزامه بتطبيق القرارات الدولية بهذا الشأن"[١٠].

وفي عام ٢٠٠٣ قررت الولايات المتحدة وحلفاءها احتلال العراق، وقدمت الكويت دعمًا استراتيجيا ولوجستيا لِّلقوات الأمريكية باستخدام قواعدها الجوية وموانئها البحرية لأجل احتلال العراق[١١]، بعد ذلك استأنف العراق علاقاته الدبلوماسية مع الكويت تحديداً في الثاني من آب عام ٢٠٠٤، وأكد الجانبان على أهمية بناء علاقات جديدة ومتينة قائمــة على حسن الجوار والاحترام المتبادل[١٢].

إن التواجد الامريكي في العراق قد زاد من الضغط على دول مجلس التعاون الخليجي في تبني الاصلاحات السياسية لاعتقاد صانع القرار الامريكي بان الخطر الأهم والتهديد الاكبر في المستقبل هو خطر داخلي وليس خارجياً ويتمثل في الاستبداد السياسي وغياب الديمقراطية واللذان يشكلان العامل الأهم لانتشار الارهاب والتطرف، وهذا ما شكل عقبة رئيسة في استقرار العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين العراق والكويت بسبب مخاوف الكويت بان ما يحدث في العراق من تغيرات في طبيعة النظام السياسي وإجراء انتخابات دورية، ووضع دستور جديد للبلاد كل هذه التطورات الديمقراطية لم ترغب بها الكويت لما لها من انعكاسات كبيرة على الوضع الداخلي الكويتي[١٣].

إن المخاطر المحيطة بالكويت دفعت صانع القرار بزيادة الاعتماد على امريكا في حماية أمنها وقد ادى إلى ضعف الكويت في الدفاع عن نفسها الامر الذي سيؤدي إلى تزايد الغضب الشعبي لتواجد القوات الامريكية فيها،وكذلك واجهت الكويت صعوبة في التجاوب مع بعض المطالب الديمقراطية التي تدعو إلى اجراء العديد من الاصلاحات السياسية، فقد قام حوالي ٥٠ شخصاً بينهم وزراء سابقون واساتذة جامعات وبرلمانيون بصياغة عريضة في آب عام ٢٠٠٣ طالبوا فيها بإعادة النظر في دستور البلاد الذي يجري العمل به منذ اكثر من ٤٠ عاماً وخفض سن المشاركة في الانتخابات إلى اقل من ٢١ عام[١٤].

وحاولت الكويت القيام بإصلاحات داخلية لتفادي تداعيات الوضع الأمني في العراق بعد العام ٢٠٠٣ غير أن تلك الاصلاحات ما زالت محدودة وهي لم تنقلها من خانة الدول التسلطية إلى الدول الديمقراطية وسيبقى تأثيرها في مجال الاستقرار الداخلي والأمني ضئيل جدا اذا ما ادركنا أن مفهوم الأمن لم يعد عسكريا فقط وقد ظهرت عدة مؤشرات في دول مجلس التعاون الخليجي توحي بتأثير الوضع السياسي في العراق على التوجهات السياسية لها وسعيها للتناغم مع اطروحة الولايات المتحدة لبناء الشرق الاوسط الكبير الذي لا مجال ان يعيش بين احضانه نظم شمولية وراثية وان الوقت حان لتبني النموذج الديمقراطي لكن وفق الرؤية الامريكية[١٥].

وفي بداية عام ٢٠٠٥، شهدت الكويت أربع مواجهات بين القوات الأمنية وبعض الجماعات المتطرفة التي كانت تستهدف نشر الفوضى وعدم الاستقرار فيها، وفي بداية شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٦، أعلنت

السلطات الكويتية عن تفكيك خلية داخل القوات المسلحة الكويتية كانت تستهدف القيام بأعمال عنف داخل قواتها هذا كله أكد التخوف الكويتي من عمليات التسلل وانتقال التطرف والطائفية وتهريب الأسلحة والمخدرات إليها، بعد أن تحول العراق ملاذاً للجماعات المتشددة وهذا ما دفع الكويت إلى الاعلان رسميا في بداية عام ٢٠٠٧ بان العراق أصبح بيئة ملائمة في تصدير الارهاب اليها[١٦] .

وبسبب تردي الوضع الأمني في العراق، شاركت الكويت بمؤتمري وزراء خارجية دول جوار العراق اللذين عقدا في كل من مدينة اسطنبول التركية في نيسان من عام ٢٠٠٥، والعاصمة اليمنية صنعاء في حزيران من العام ذاته حيث أكد المجتمعون في كلا المؤتمرين على ضرورة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق ووحدة وسلامة أراضيه، وبعد تفجير مرقدي الأماميين العسكريين (ع) في سامراء في الثاني من شباط عام ٢٠٠٦، حذرت الكويت من نشوب حرب أهلية ودعت الشعب العراقي إلى الوحدة، وقد طلب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الأسبق محمد صباح السالم الصباح في اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي عقد في مدينة الخرطوم في اذار عام ٢٠٠٦ ، الدول المجاورة للعراق إلى بذل مزيد من الجهود لغرض تجنب وقوع حرب أهلية في العراق، وقال الصباح "إن دولة الكويت تعارض بشدة إنزلاق العراق إلى حرب طائفية وان العراق ليس المتضرر الوحيد بل جميع دول الجوار ستكون مشمولة بذلك"[١٧].

ومن أجل أن تتجنب الكويت تداعيات الوضع الأمني في العراق فقد قدمت تسهيلات كبيرة للقوات الامريكية المتواجده في اراضيها، كما انها اعلنت بأن الثلث الشمالي من البلاد منطقة محظورة أمام الحركة المدنية ووضعت الامكانات العسكرية واللوجستية كافة تحت تصرف القوات الامريكية وقد بررت ذلك بانها بحاجة إلى الوجود الامريكي لحمايتها من اي خطر محتمل في المستقبل[١٨].

وتعد قضية الحدود من القضايا الأهم والأكثر تأثيراً في العلاقات العراقيــة – الكويتية اثناء مدة الاحتلال الأمريكي، فضلا عن انها السبب المباشر إلى جانب أسباب اخرى في عدم استقرار العلاقات بين البلدين طوال السنين السابقة. برزت من جديد قضية الحــدود في تموز عام ٢٠٠٥ بعد قيام الكويت بإنشاء حاجز حديدي على طول حدودها مع العراق بهدف تأمين أراضيها من الهجمات والأحداث التي تشهدها الساحــة العراقيــة، واقامت الكويت هذا الحاجـز على بعد مئات الامتار داخل الاراضي العراقية، متجــاوزة بذلك الترسيم الذي اقرته الامم المتحدة بين البلدين عام ١٩٩٣، وقد أثار هذا الحدث ردود فعل عراقية على المستويين الرسمي والشعبي تمثلت بتنديد بعض اعضاء مجلس النواب العراق بالتجــاوز الكويتي على الاراضي العراق وعلى مياهه الإقليمية، وبعضهم طالب اعادة النظر بالاتفاقيات الحدودية والترسيم الذي تم اعتماده بعد عام ١٩٩٠ [١٩].

هذه الأحداث دفعت كل من العراق والكويت إلى إجراء مفاوضات بشأن موضوع الحدود بين البلدين لاسيما ان خطوات الترسيم لم تكتمل بشكل نهائي سابقا، وخلال المباحثات التي أجراها وكيل وزير الخارجية العراقي الأسبق محمد الحاج حمود مع نظيره الكويتي السابق خالد الجار الله توصل الطرفان إلى اتفاق بهذا الخصوص حيث وقع الجانبان في ٢١ تشرين الثاني عام ٢٠٠٦ على اتفاق يسمح للكويت اكمال بناء السياج الحديدي على طول حدودها مع العراق ودفع تعويضات للمزارعين العراقيين المتضررين[٢٠] .

وقد رحبت الكويت بالحكومة العراقية الجديدة التي تشكلت عام ٢٠٠٦، وعلى أثرها زار رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي(٢٠٠٦-٢٠١٤) الكويت وقد كان من ثمار زيارته تأكيد الجانب الكويتي المشاركة في مؤتمر العهد الدولي المتعلق بديون العراق ودعم عملية الاستثمار فيه علماً ان الكويت وقبل هذه الزيارة أكدت عن رغبتها في تخفيض ديونها المستحقة التي هي بذمة الخطوط الجوية العراقية التي تصل حوالي (٢٠٠) مليون دولار استعدادها لفتح أول خط جوي مع العراق بعد توقف دام أكثر من ١٧ عاما [٢١].

وعلى صعيد آخر، أبدى وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي استعدادهم للتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية في استراتيجيتها التي طرحتها في كانون الثاني عام ٢٠٠٧، والرامية إلى ضبط الاوضاع الأمنية في العراق والحفاظ على وحدته خشية من ان يمتد تردي تلك الاوضاع إلى بلدانهم[٢٢].

بصورة عامة يمكن تحديد أهم نقاط التخوف الكويتي من تردي الوضع الأمني في العراق بما يأتي[٢٣]: -

١- تحول العراق إلى نموذج "الدولة الفاشلة".

٢- التهديد الذي يمثله العراق على دول مجلس التعاون عموما وعلى الكويت بشكل خاص وهو تحول العراق إلى أرض خصبة ومدربة وحاضنة ومصدرة للعناصر المتطرفة والارهابية.

٣- دور إيران المتنامي في العراق، وما يتبعه من دور متنفذ في المنطقة من خلال مشروع إيراني يتصدى ويشكل محور ممانعة مع حلفاء إيران ضد المحور الامريكي- العربي المعتدل الذي تشكل والذي يضم دول مجلس التعاون، ومصر والاردن.

٤- هناك مخاوف من قبل الكويت من ان الطائفة الشيعية في العراق وبتاثير من ايران سيكون لها ثقل سياسي كبير داخل العراق وبالتالي سيكون هناك ربما خطر للتمدد الشيعي في دول المنطقة.

وفي إطار مساعي العراق التي تهدف إلى تعزيز العلاقات مع الكويت، زار نائب رئيس الجمهورية الأسبق طارق الهاشمي الكويت في ٥ شباط عام ٢٠٠٧، وقد ناقش الهاشمي مع أمير دولة الكويت السابق صباح الأحمد الصباح أهم الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك، وسبل تعزيز العلاقات بين البلدين، دون مناقشة موضوع الديون والتعويضات بسبب الرفض والمعارضة الشديدين من قبل مجلس

الأمة الكويتي لاسقاط هذه الديون [٢٤]، وفي العام نفسه بحث الرئيس العراقي السابق جلال الطالباني(٢٠٠٥–٢٠١٤) مع أمير الكويت السابق الشيخ صباح الأحمد الصباح أهم سبل تطوير التعاون بين البلدين في المجالات كافة[٢٥].

وفي شباط عام ٢٠٠٩ زار محمد صباح السالم، رئيس مجلس الوزراء الكويتي الأسبق، العراق إذ اجتمع مع رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي وتناول اللقاء بحث عدد من القضايا الهامة، وفي ١٠ حزيران عام ٢٠٠٩ أكد الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية السابق علي الدباغ ان هناك مساعٍ كويتية لإبقاء العراق تحت طائلة البند السابع ما لم تنفذ بغداد التزامها تجاه الكويت في القضايا العالقة بين البلدين وبدأت بوادر أزمة جديدة تلوح في الأفق وانتقد نواب عراقيين المعارضة لإخراج العراق من الفصل السابع ومطالبين الكويت بتعويضات تصل إلى(٤) آلاف مليار دولار جراء تورط الكويت بمسألتين هما: دعم الحرب التي قام بها نظام صدام السابق ضد إيران عام ١٩٨٠ وأدت لخسائر كبيرة للعراق، ودعم الحرب الأمريكية على العراق والتي لم تكن بقرار دولي ، هذه الدعاوى قد أثرت على صفو العلاقات بين البلدين في وقت كان العراق يحتاج إلى علاقات تتسم بالتعاون والود[٢٦].

وبهدف بناء علاقات جديدة وتجاوز الأزمات التي تلوح في الأفق بين الجانبين طرح رئيس مجلس النواب العراقي الأسبق اياد السامرائي مبادرة اسماها "التفاهم المشترك" لتسوية الملفات العالقة بين البلدين مثل إبقاء التعويضات الكويتية التي بذمة العراق على شكل استثمارات كويتية. ولتعزيز العلاقات وإعادة الاجواء الودية تم تقديم أوراق اعتماد السيد محمد حسين محمد بحر العلوم في الأول من حزيران عام ٢٠١٠ كأول سفير للعراق في الكويت بعد الاحتلال الأمريكي على العراق لتبدأ صفحة أخرى باتجاه تحسن وتطوير العلاقات العراقية– الكويتية [٢٧]، وفي سياق اخر ساهمت الكويت بمبلغ نصف مليار دولار في مؤتمر إعادة إعمار العراق الذي عقد في مدريد عام ٢٠١٠ بمشاركة ٦٠ دولة تم جمع مبلغ (٣٣) مليار دولار[٢٨].

ويتبين مما سبق إنه على الرغم من التحسن في العلاقات العراقية– الكويتية بعد العام 2003 غيران هذه العلاقات لم تشهد تطورا واستقرار على الاصعدة الأمنية والسياسية والاقتصادية خلال فتره الاحتلال الامريكي (2011–2003) بسبب المتغيرات الأمنية والسياسية التي شهدها العراق خلال تلك المدة والتي أثرت على مسار وطبيعة العلاقات بين البلدين.

المبحث الثاني:المتغيرات السياسية والاقتصادية في العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام ٢٠١١.

في هذا المبحث سوف يتم تناول أهم المتغيرات السياسية والاقتصادية في العلاقات العراقية–الكويتية بعد العام ٢٠١١.

المطلب الاول: المتغيرات السياسية في العلاقات العراقية–الكويتية.

بعد الانسحاب الامريكي من العراق عام ٢٠١١، كان هناك قلق من قبل الدول الخليجية التي رأت أن هذه المرحلة هي مرحلة حرجة ويتوجب القيام بدور فاعل لغرض ضمان امن واستقرار العراق والوصول إلى حلول مناسبة للمشاكل والازمات التي يعاني منها العراق على الأصعدة المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لا سيما ان دول مجلس التعاون الخليجي لديها الرغبة لتأدية دور ايجابي في العراق مرتكزة على مقومات عدة سياسية وعسكرية واقتصادية [٢٩].

في عام ٢٠١١ ظهرت أزمة جديدة في العلاقات العراقية– الكويتية بعد أن شرعت الكويت في بناء ميناء مبارك الكبير إذ تمتلك الكويت سواحل طويلة على الخليج العربي يبلغ طولها حوالي ٥٠٠كم مقارنة بسواحل العراق التي لا تتجاوز ٥٠كم ، لذا اختارت منطقة جزيرة بوبيان التي تبعد عن الحدود العراقية ١٩٥٠ متر فقط لبناء ميناء مبارك الكبير الامر الذي أسهم في بروز أزمة دبلوماسية جديدة بين البلدين إذ اعتبر العراق ان انشاء هذا الميناء مخالف لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (٨٣٣) إذ أن الممر العراقي سيكون ضمن الميناء الكويتي وأعلن العراق أنه سوف يلجأ إلى الطرق الدبلوماسية وغلق منفذ صفوان من أجل الضغط على الكويت، وعموماً فإن الخلاف حول ميناء مبارك الكبير يعكس حالة الخلاف والشك والحذر في العلاقات بين البلدين[٣٠].

وبسبب هذه الحقائق فقد طلب العراق رسميا من الكويت في ٢٧ تموز عام ٢٠١١ وقف العمل مؤقتا في ميناء مبارك لحين التأكد من أن حقوق العراق البحرية سوف لا تتأثر في حالة بناء الميناء، غير أن الكويت رفضت هذا الطلب في نفس اليوم واعتبرته شأن داخلي لا يحق للعراق التدخل فيه وأن الطلب العراقي لا يستند إلى أي أساس قانوني كون الميناء يقع في الاراضي الكويتية ولا يعيق حركة الملاحة البحرية في خورعبدالله[٣١].

وفي مطلع عام ٢٠١٢، توجه أمير الكويت السابق الشيخ صباح الأحمد لزيارة العراق ترأس خلالها وفد الكويت إلى القمة العربية الـ ٢٣ التي عقدت في بغداد[٣٢]. هذه الزيارة اعتبرت بمثابة نقطة تحول في العلاقات بين البلدين وإنهاء تفاهمات سابقة على ملفات وقضايا بين العراق والكويت اضافة إلى الاتفاق على رؤية موحدة تتعلق بمستقبل البلدين بشكل يجنب الدولتان اي خلافات اخرى خصوصا تلك التي تتعلق بالملاحة البحرية وترسيم الحدود المائية والبرية وملف خور عبد الله وحقول النفط المشتركة والتبادل التجاري والتعاون الأمني بين البلدين، وقد أبدت حكومتا البلدين رغبتهما في حل أهم القضايا العالقة.

فحسب وزير الخارجية الكويتي آنذاك فان "ملفات التعويضات المستحقة للكويت والاسرى والمفقودين من الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة بما فيها الأرشيف الوطني وصولا إلى إغلاق تلك الملفات المتبقية من خلال تسوية الالتزامات المستحقة للكويت هي بالنسبة للكويت تعد قضايا حساسة وحلها مهم في دعم وتعزيز وبناء الثقة بين الكويت والعراق[٣٣].

وفي نيسان عام ٢٠١٢ تم الاتفاق على توقيع اتفاقية خور عبدالله بين البلدين لغرض تنظيم الملاحة البحرية في ميناء خور عبدالله [٣٤]، وقد صادق البرلمان العراقي على هذه الاتفاقية عام ٢٠١٣ بحجة انها تنفيذ للقرار رقم (٨٣٣) الذي اصدره مجلس الأمن في عام ١٩٩٣ بعد الاحتلال العراقي للكويت في عام ١٩٩٠[٣٥]، وأدت هذه الاتفاقية إلى تقسيم خور عبد الله بين البلدين، والواقع في اقصى شمال الخليج العربي بين شبه جزيرة الفاو العراقية وكل من جزيرتي (بوبيان ووربة) الكويتيتين، مما أثار جدلاً كبيراً في العراق حيث عدّ فريق من السياسيين العراقيين ان رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي قد تنازل عن جزء من خور عبد الله وهو الممر الملاحي الوحيد المؤدي إلى معظم الموانئ العراقية، وأن التقسيم اقتطع أجزاء من الأراضي والمياه العراقية لصالح الكويت[٣٦]، لذا ان هذه الاتفاقية ستؤثر سلبا على الملاحة البحرية كون العراق كان يملك(١٠٠ %) من قناة خور عبدالله، وأن البواخر الداخلة له والخارجة منه كانت ترفع العلم العراقي فقط، وبعد ان تم توقيع هذه الاتفاقية والتصويت عليها ستصبح قناة خور عبدالله مشتركة بين العراق والكويت وسيزداد التأثير السلبي أكثر عندما يتم تشغيل ميناء مبارك الكويتي[٣٧].

وفي عام ٢٠١٣ زار وزير الخارجية العراقي الأسبق هوشيار زيباري الكويت عام ٢٠١٣ ووقع مذكرتي تفاهم مع نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الأسبق الشيخ صباح الخالد الاولى تتعلق بترتيبات عملية صيانة التعيين المادي للحدود والثانية حول تمويل مشروع إنشاء مجمع سكني في أم قصرفي محافظة البصرة، وفي العام ذاته صادق البرلمان العراقي على اتفاق انشاء لجنة مشتركة لتعزيز علاقات الصداقة والتعاون الثنائي وحل القضايا العالقة بين العراق والكويت استنادا للمواثيق والقرارات الدولية لغرض الوصول لتسوية شاملة تعزز أرضية صلبة للعلاقات الاخوية بين العراق والكويت[٣٨].

وفي عام ٢٠١٤ بعد تمكن تنظيم داعش الارهابي الاستيلاء على عدد من المحافظات العراقية أهمها الانبار وصلاح الدين ونينوى الامر الذي كان دافعاً لتحرك دولي واقليمي وعربي لمواجهته لما يمثله من تهديدات أمنية لا يقتصر تأثيرها على العراق فحسب بل له تداعيات متعددة على مختلف الدول كون تنظيم داعش من التنظيمات الارهابية العابرة للحدود وله امتدادات في الدول الخليجية والعربية والعديد من دول العالم ايضا[٣٩]. الموقف الكويتي كان واضحا في حينها حيث أعلن النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السابق الشيخ صباح الخالد دعم الكويت لكل ما تقوم به الحكومة العراقية من إجراءات في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار في العراق ومساندتها لجهود العراق في مكافحة داعش والجماعات الإرهابية

الأخرى فضلا عن دعم الكويت لمساعي الحكومة العراقية في تحقيق المصالحة الوطنية وترسيخ الوحدة الوطنية وتعزيز التعايش والتالف بين جميع مكونات الشعب العراقي في ظل سيادة القانون[٤٠].

وبعد دحر تنظيم داعش في العراق عام ٢٠١٧ نظمت الكويت مؤتمراً لدعم إعمار العراق وتعهدت بمنحة قدرها (١٠٠) مليون دولار لغرض إعادة إعمار المدن المتضررة التي تم تحريرها من داعش، وهذا ما استقبله العراقيون بارتياح كبير مثمنين اهتمام الكويت المتصاعد بالاستثمار في سلام واستقرار جيرانه وهو ما سيعود بالنفع على المدى البعيد على ازدهار الكويت ونجاح تنميتها في ظل ديمومة الاستقرار وتراجع التهديدات المحتملة على المدى البعيد،وكان مؤتمر المانحين الذي نظمته الكويت في شباط ٢٠١٨ علامة بارزة في العلاقات بين العراق والكويت كما كان تتويجا لعملية طويلة دعمتها الكويت لقبول العراق مرة اخرى في الحاضنة العربية والإسلامية، وقد عكس المؤتمر إيمان الكويت والمجتمع الدولي بأهمية دعم العراق من خلال تعهدات مالية بلغت نحو (٣٠) مليار دولار على شكل تسهيلات وقروض ائتمانية واستثمارات تساعد العراق في تجاوز الظرف الاقتصادي الصعب، وقد تعهد أمير الكويت في المؤتمر بتقديم قروض مالية تصل إلى مليار دولار إضافة إلى استثمارات أخرى بقيمة مليار دولار للعراق[٤١].

إن المتتبع للسياسة الخارجية الكويتية يرى أن هذه السياسة كانت تتجه نحو بناء علاقات ايجابية مع العراق في المدة التي تلت دحر تنظيم داعش كونه نجح في التغلب على التنظيمات المسلحة الإرهابية وتمكن من أعادة مؤسسات الدولة في المناطق المحررة التي خرجت عن سيطرة الحكومة المركزية، وكان التوقع ان تتجه السياسة الكويتية نحو[٤٢]:-

١- التقارب من العراق ودعمه.

٢- المزيد من التعاون المشترك في كافة المجالات وخاصة اعادة الإعمار في مناطق الصراع.

٣- تصفير الخلافات البينية وأهمها قضية الديون كونها اصبحت غير مؤثرة والتوجه نحو الاستثمار وخاصة في الحقول النفطية المشتركة والإعمار بعد دمار البنى التحتية في الكثير من المناطق المحررة.

وقد تبنت الكويت مرونة كبيرة تجاه تأخر دفع العراق مبالغ التعويضات اليها خلال مدة سنوات الحرب ضد داعش والتي استنزفت ميزانية الحكومة العراقية، وبتوجيهات من أمير الكويت انذاك وافقت على تاجيل الدفعة المستحقة من التعويضات العراقية لمدة عام اضافي انتهت في الاول من كانون الثاني عام ٢٠١٨، دون أن يمس ذلك بأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، على الرغم مما تمر به الكويت من عجز في ميزانيتها،وكمؤشر على التزام العراق بتسوية استحقاقاته الدولية تجاه الكويت كشفت لجنة تعويضات حرب الخليج التابعة للأمم المتحدة عن تسديد العراق لنحو (٢٤٠) مليون دولار لشركة نفط

الكويت الوطنية كتعويضات لخسائر إنتاج ومبيعات جراء الحرب العراقية –الكويتية. وكانت الأمم المتحدة اعلنت سابقا أنها قبلت مقترحا من العراق بدفع (٠.٥ %) من ايرادته النفطية عام ٢٠١٨ للكويت من أجل تعويض (٤.٦) مليار دولار عن تدمير منشاتها النفطية في حرب الخليج[٤٣].

وفي حزيران عام ٢٠١٩ زار امير الكويت السابق صباح الأحمد الجابر العراق وقال "إن هذه الزيارة تمثل فرصة لبحث سبل تعزيز وتطوير التعاون بين البلدين وحسم الملفات العالقة بينهما، وأنها تأتي تتويجا للعلاقات الوطيدة"، مشدداً على أن الكويت تؤمن بشكل راسخ بأهمية ان ينعم العراق بالأمن والاستقرار. أيضا بحث البلدين موضوع تصاعد التوتر ما بين إيران والولايات المتحدة وما يمكن ان يؤدي إلى التوتر وعدم الاستقرار في منطقة الخليج[٤٣]. حيث لا يمكن تجاهل إيران كدولة مهمة في المنطقة اضافة إلى طبيعة المصالح السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية بين البلدين، وتطلع إيران ان تكون صاحبة النفوذ الأكبر في المنطقة وتركيزها على أهمية ان يكون العراق ضمن دائرة النفوذ والمصالح الإيرانية [٤٤].

المطلب الثاني: المتغيرات الاقتصادية في العلاقات العراقية- الكويتية

يعتمد الاقتصاد العراقي على إنتاج النفط تقريبا بواقع (٣.٥) مليون برميل يوميا إذ تشكل عائدات نفطه حوالي (٩٠) % من إيراداته[٤٥]، أما احتياط النفط في العراق يبلغ حوالي (١٤٣) مليار برميل، ويشكل ثالث أكبر احتياطي للنفط على مستوى العالم بعد السعودية وإيران[٤٦]، وقد تعرض العراق إلى ازمة اقتصادية حادة منذ عام ٢٠٢٠ بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية جراء جائحة كورونا بنسبة (٢٥) % لتصل إلى (٣٥) دولار، كما يعاني الاقتصاد العراقي منذ عام ٢٠٠٣ وبشكل واضح من مشكلة رئيسية هي الاختلال في الهيكل الإنتاجي الذي يذهب لصالح القطاع النفطي بشكل أساس وهذا ما ينم على عدم وجود تنوع في المدخلات المالية لميزانية الدولة الامر الذي يجعل الاقتصاد رهنا لأسعار النفط في الأسواق وحجم الطلب عليها مما يؤدي إلى عدم التناسق الواضح في نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية المختلفة مما كانت سببا في تعرضه إلى حالة من الكساد سببت انتشار في ظاهرتي البطالة الفقر وتردي الخدمات بشكل عام خلال المدة الماضية[٤٧].

أما الكويت فإنها تتمتع باقتصاد جغرافي صغير ولكنه غني ومفتوح نسبيا ويمثل النفط اكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي و(٩٢%) من عائدات التصدير و(٩٠%) من دخل الحكومة[٤٨]،ويبلغ إنتاج الكويت من النفط تقريبا (٣) ملايين برميل نفط في اليوم أما الاحتياطي يقدر (١٠١،٥) مليار برميل[٤٩]، وبعد انخفاض أسعار النفط العالمية عانت الكويت من عجز في الميزانية في عام ٢٠١٧ وصل إلى (٧.٢%) من الناتج المحلي الاجمالي، وعلى الرغم من الصعوبات الكبيرة التي واجهت الكويت منذ ازمة أنهيار اسعار النفط منتصف عام ٢٠١٤ فانها حافظت في عام ٢٠١٨ على استقرار مؤشراتها الاقتصادية

واستطاعت انجاز تقدم اقتصادي متميز من خلال احتياطاتها المالية الضخمة وسياساتها الاقتصادية المنفتحة وتمكنها من التحول باقتصادها، الذي كان يعتمد بدرجة عالية على عائدات النفط ليكون اكثر تنوعا بعد التطور السريع الذي حققته خلال السنوات الاخيرة في ايجاد العديد من المشاريع غير النفطية وتنميتها[٥٠].

انطلقت أسس وعودة العلاقات العراقية– الكويتية بعد العام ٢٠٠٣ من منظور اقتصادي مشترك يستند إلى المصالح المشتركة بين البلدين والتي تعد الضمانة الأهم لعلاقات سياسية ثابتة ومتينة. وقد طرح عدد من المسؤولين الكويتيين رغبتهم في إنشاء منطقة للتجارة الحرة في شمال الكويت بمساحة قدرها (٢٤) ألف كم^{٢} وبمشاركة (٧٠) شركة كويتية و(٢٣) شركة اجنبية وتحتوي على مناطق تخزين كبيرة ومداخل ومخارج للكمارك والشرطة، وبإمكان رجال الاعمال العراقيين الدخول للمنطقة دون الحاجة لدخول الاراضي الكويتية بحيث يستطيع العراقيين شراء بضائعهم والعودة للعراق دون عراقيل. وقد توسيع التبادل التجاري بين البلدين والذي بلغ (٥.٥) مليون دولار لعام ٢٠٠٨ وفقا لإحصائيات وزارة التجارة والصناعة الكويتية[٥١].

وعلى الصعيد الاقتصادي زار رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الأسبق في العراق سامي الأعرجي في عام ٢٠١٢ غرفة تجارة وصناعة الكويت لغرض مناقشة القطاعات الاقتصادية الرئيسية المتاحة في العراق، واكد الوفد العراقي أن رجال الأعمال والمستثمرين الكويتيين سيكونون اول المبادرين للأستثمار في العراق حينما تتهيئ الظروف المناسبة[٥٢]، وقد رفعت الحكومة العراقية في عام ٢٠١٥ اشارة الحظر عن عدم التصرف بالأملاك والأراضي الكويتية في العراق مع امكانية التعامل بالمثل لتعيد بذلك احقية تصرف اصحاب الممتلكات حسب ما يرونه ومنح الحرية للمواطن الكويتي بأحقية التملك والاستثمار في العراق[٥٣].

وقدا أعلنت الكويت في حزيران عام ٢٠١٥ التبرع بمبلغ (٢٠٠) مليون دينار كويتي للنازحين في العراق وفي مؤتمر المانحين لدعم العراق في واشنطن في تموز عام ٢٠١٦ قدمت الكويت مساعدات انسانية للعراق بمبلغ (١٧٦) مليون دولار، وفي تشرين الثاني عام ٢٠١٦ قدمت الكويت للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مبلغ (٨٠) مليون دولار لتقديم مساعدات انسانية إلى النازحين في مدينة الموصل، وفي تموز عام ٢٠١٨ وضمن تعهدات الكويت في مؤتمر اعادة إعمار العراق قام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية تنفيذ تعهداته بمنح العراق قرض يبلغ (٣٢٥) مليون دينار كويتي[٥٤] .

وفي الجانب التجاري احتلت الكويت المرتبة الاولى في قيمة الواردات التجارية الداخلة للبلد لعام ٢٠١٦ وبنسبة بلغت (١٨,٧) % [٥٥]، وضمن آخر احصائية تتعلق بالتبادل التجاري بين العراق والكويت في عام ٢٠١٦ قد ذكرت وصوله إلى (٢.٥) مليار دولار سنويا، وبينت أن الخط البياني للعلاقات

العراقية– الكويتية قد شهد ارتفاعا من خلال دخول (٤٠٠) شاحنة يوميا من الكويت إلى العراق، اضافة إلى استخدام الاراضي العراقية لتخزين البضائع القادمة من الكويت.

وفي إطار تحسن العلاقات بين البلدين أعلنت اللجنة التنفيذية العراقية– الكويتية التي تم تشكيلها في وقت سابق عن اكتمال الاجراءات الخاصة باتفاقية تصدير الغاز الفائض عن الحاجة من حقل الرميلة في البصرة إلى الكويت وتقضي بتصدير (٥٠) مليون متر مكعب يوميا من الغاز ضمن المرحلة الاولى لتصل إلى (٢٠٠) متر مكعب في المرحلة الثانية من اجل تطوير واستغلال الحقول المشتركة بين البلدين[٥٦].

فمسار تحسن العلاقات العراقية– الكويتية في المجال الاقتصادي قد تعزز بوتيرة أسرع من أي مسار آخر على الرغم من أن الدولتين قد شهدتا خصومة وحرباً في الماضي، وحسب بعض الاحصائيات، من المتوقع ان يكون العراق من بين كبار شركاء الكويت التجاريين على المدى القريب والمتوسط، خصوصا في مجال التجارة غير النفطية، إذ استطاعت سياسات الكويت تجاه العراق من تعزيز التبادل التجاري بين البلدين الذي قفز في مدد مختلفة بواقع (٣٠٠%) فصادرات الكويت إلى العراق على سبيل المثال قد ارتفعت من (٢٣٠) مليون دولار إلى (٤٦٤) مليون دولار في عام ٢٠١٧ حسب احصائيات الامم المتحدة، وحسب أرقام وزارة الصناعة والتجارة الكويتية سجلت الواردات العراقية من الكويت نموا ملحوظاً وصل أكثر من (٤٠) مليون دينار خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، واتت العراق ثاني أكبر مستورد للسلع الكويتية[٥٧].

وقد وصلت إيرادات منفذ سفوان الحدودي مع الكويت إلى (٥٥٧٨٢٠٩٣٧١٠٠) ديناراً عراقياً خلال مدة (٢٠١١–٢٠١٧)، حيث شهد المنفذ خلال تلك المدة حركة نقل واسعة لم يشهدها تاريخ النقل بين البلدين من قبل فكانت أكثر بكثير من مدة الحرب العراقية– الإيرانية والتي شهدت اوج حركة نقل بين البلدين بعد وقوف الكويت إلى جانب العراق وسخرت جميع امكانياتها له. يتضح من بيانات الجدول رقم (١) إن مجموع عدد الشاحنات الداخلة عبر منفذ سفوان الحدودي هو (٩٥١٥١١) شاحنة ونقلت حمولة قدرها (٢٨٥٣٠٣٣٠) طناً من المواد المختلفة، فقد بلغت حركة الشاحنات بين البلدين في تلك المدة (٥٢٠٥١٠) شاحنة وقد سجل عام ٢٠١٥ الحد الادنى في حركة الشاحنات بواقع بلغ (١٠٧٥٠٠) شاحنة وبنسبة (١١,٣) %، كما أن عام ٢٠١٧ سجل الحد الأعلى بحركة الشاحنات عبر منفذ سفوان فقد بلغ (١٩٤٢٢٠) شاحنة وبنسبة (٢٠,٤) %، ويعود سبب ذلك إلى سياسة الانفتاح التي مارستها الحكومة العراقية في السنوات الاخيرة[٥٨] .

جدول رقم(١)

عدد الشاحنات وحجم الحمولة (الطن)المنقولة عبر منفذ سفوان الحدودي مع الكويت للمدة (٢٠١١ –٢٠١٧)

السنة	حجم الحمولات / طن	النسبة %	عدد الشاحنات	النسبة %
٢٠١١	٣٥٠٨٨٩٠	١٢،٣٠	١١٦٩٦٣	١٢،٣
٢٠١٢	٣٥٨٥٣٠٠	١٢،٥٧	١١٩٥١٠	١٢،٦
٢٠١٣	٣٤٠٢٥٤٠	١٥،٠٨	١٤٣٤١٨	١٥،١
٢٠١٤	٤٣٣٦٦٠٠	١٥،٢٠	١٦١٢٢٠	١٦،٩
٢٠١٥	٣٢٢٥٠٠٠	١١،٣٠	١٠٧٥٠٠	١١،٣
٢٠١٦	٣٢٤٥٤٠٠	١١،٣٨	١٠٨١٨٠	١١،٤
٢٠١٧	٥٨٢٦٦٠٠	٢٠،٤٢	١٩٤٢٢٠	٢٠،٤
المجموع	٢٨٥٣٠٣٣٠	١٠٠،٠٠	٩٥١٥١١	١٠٠،٠

أماني حسين عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص٣١٩.

وعلى صعيد حركة المسافرين بين البلدين، يتضح من الجدول رقم (٢) إن عام ٢٠١٧ قد سجل الحد الأعلى في حركة أعداد المسافرين عبر منفذ سفوان الحدودي مع الكويت خلال المدة (٢٠١٧–٢٠١١) فقد بلغ عدد المسافرين (الوافدين والمغادرين (٤٥٠٠٨) مسافراً وبنسبة (١٨) % ويعود سبب ذلك للتقارب وتحسن العلاقات العراقية–الكويتية فضلا عن التحسن الأمني في العراق إلى جانب النمو الاقتصادي الذي شهده هذا العام، بينما سجل عام ٢٠١٤ الحد الأدنى بين الأعوام لهذه المدة فقد بلغ (٢١٥٥٠) مسافراً وبنسبة (٩) % مسافر ولعل السبب في ذلك يعود إلى تردي الوضع الأمني واستقرار جميع المقيمين العراقيين في الكويت وقلة سفرهم إلى العراق، ويلاحظ في الجدول ايضا انخفاض اعداد المسافرين الاجانب في عام٢٠١٦ مقارنة مع عام ٢٠١٥اذ بلغ (٣٨٧٣٠) مسافرا والسبب يعود إلى تراجع أسعار النفط وأثرها في تقليص عمال الشركات النفطية العاملة في العراق وتقليل أعداد العاملين فيها مما أثر في حركة السفر على منفذ سفوان[٥٩].

جدول رقم(٢)

أعداد المسافرين العراقيين وغير العراقيين (الوافدين والمغادرين) للمدة (٢٠١١ –٢٠١٧) لمنفذ سفوان الحدودي مع الكويت

السنة	اعداد المسافرين العراقيين	النسبة %	اعداد المسافرين الاجانب	النسبة %	المجموع	النسبة %
٢٠١١	٣٦٥٠٠	١٥	٩٩٠٠٥	٢٣،٥	١٣٥٥٠٥	٢٠،٥
٢٠١٢	٣٨٤٢٠	١٥،٥	٤٨٢٢٠	١١،٥	٨٦٦٤٠	١٣
٢٠١٣	٤٠٦١٥	١٦،٥	٤٢١١٠	١٠	٨٢٧٢٥	١٢،٥
٢٠١٤	٢١٥٥٠	٩	١٠١٤٢٩	٢٤	١٢٢٩٧٩	١٨،٥
٢٠١٥	٢٨٠٠٩	١١،٥	٤٠٧٧١	٩،٥	٦٨٧٨٠	١٠،٥
٢٠١٦	٣٥١٠٠	١٤،٥	٣٨٧٢٠	٩	٧٣٨٣٠	١١
٢٠١٧	٤٥٠٠٨	١٨	٥٠٦٣٣	١٢،٥	٩٥٦٤١	١٤
المجموع	٢٤٥٢٠٢	١٠٠	٤٢٠٨٩٨	١٠٠	٦٦٦١٠٠	١٠٠

أماني حسين عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٤.

في نيسان عام ٢٠١٧ زار وزير التخطيط العراقي الأسبق سلمان الجميلي الكويت وبحث مع المسؤولين الكويتيين سبل إزالة كل الصعوبات والمعوقات التي تمنع تصدير المواد والمنتجات ذات المنشأ العراقي إلى السوق الكويتية من اجل تحقيق المصلحة المشتركة والتوازن في العلاقة التجارية بين البلدين، وأكد الوزير العراقي على ان مسالة الحصول على تأشيرة الدخول إلى الكويت تشكل عائقاً أمام تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وتحرم الكويت من فرص مهمة اقتصاديا، وهذه العوائق كانت سبباً في تخلف النشاط الاقتصادي الكويتي في العراق، في حين استثمرت الدول الاخرى هذا الفراغ واستطاعت من تحقيق مكاسب كبرى، وقد أبدت الكويت رغبتها في دراسة المشاريع الاقتصادية والاستثمارية والصناعية في العراق لغرض بناء استراتيجية متكاملة بين البلدين في المجالات الصناعية فضلا عن إمكان إقامة مناطق صناعية مشتركة وكذلك مناطق مشتركة للتبادل التجاري الحر بين البلدين[٦٠].

في تموز عام ٢٠١٩ زار وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات الكويتي السابق خالد الروضان مدينة البصرة لغرض تطوير منفذ (سفوان . العبدلي) من جهة وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين من جهة اخرى، وأكد محافظ البصرة أسعد العيداني أهمية المباحثات التي جرت مع الجانب الكويتي وبين "ان الحكومة المحلية في البصرة ستقوم بإعداد تصاميم جديدة لتطوير المنفذ الحدودي بينهما

ولديها الاستعداد الكامل لأن تسهم مع الكويتيين في عمليات التطوير والبناء لاستيعاب الحركة التجارية التي يتوقع لها ان تكون كبيرة جدا في ضوء امكانيات البلدين". وبهدف تحقيق ما تم الاتفاق عليه بين البلدين فقد تم تشكيل أربع لجان مشتركة هي لجنة تأهيل المنفذ الحدودي ولجنة منح سمات الدخول ولجنة الربط السككي ولجنة بناء المنطقة الحرة، في هذا الجانب بين المدير العام للهيئة العامة للصناعة الكويتية عبد الكريم تقي: "إن هذه اللجان الرئيسية التي تم تشكيلها بين الكويت والعراق ستعمل من الان لتنفيذ الخطط المشتركة على راسها خطة تطوير منفذ سفوان . العبدلي لتسهيل حركة التبادل التجاري بين العراق والكويت وخطة المنطقة الحرة التي تسهم في استثمار الشركات بين البلدين[٦١].

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات العراقية– الكويتية

إن مستقبل العلاقات العراقية– الكويتية يتقبل كل المشاهد والاحتمالات بسبب طبيعة وكثرة المشاكل ما بين البلدين، لكن من وجهة نظر الباحث ان مستقبل تلك العلاقات يتمثل بمشهدين وفقا لمعطيات الماضي والحاضر هما: مشهد تراجع العلاقات العراقية–الكويتية والمشهد الثاني هواستمرار تطورالعلاقات العراقية– الكويتية.

المطلب الاول: مشهد تراجع العلاقات العراقية– الكويتية

بعد التغيير السياسي الذي شهده العراق في عام ٢٠٠٣ لا يزال هناك قلق تاريخي كويتي من العراق لا يتعلق فقط بطبيعة القيادة العراقية وانما يعود أيضا لاعتبارات هيكلية تتعلق بالوضع الجيوبوليتيكي للعراق، واعتبارات التنافس الإقليمية، والسعي إلى المكانة والهيمنة، فالتوتر لم يكن عائداً فقط إلى أن العراق كان قد دخل الكويت في عام ١٩٩٠، وإنما هناك أسباب تاريخية وإستراتيجية متداخلة كانت وراء هذا التوتر، بالإضافة إلى الثقافة السياسية التي رسخها النظام السابق لدى الشعب العراقي والتي تقوم على بعض المفاهيم والتصورات المتعلقة بالحق التاريخي للعراق في الكويت، وشعور الشعب العراقي بنوع من المرارة تجاهها ، نتيجة المعاناة الإنسانية التي عاشها بسبب العقوبات الدولية المفروضة بسبب احتلاله للكويت ثم احتلاله من قبل القوات الامريكية عام ٢٠٠٣ انطلاقا من الأراضي الكويتية[٦٢].

ومن منظور مستقبلي قد يشهد العراق ولادة احزاب وتيارات سياسية تدعو أما للقطيعة مع البيئة العربية نتيجة سياسات الارهاب التي سادت بعد العام ٢٠٠٣ والتي ترى أن الكويت جزءاً منها ، أو التوجه نحو التعصب والتشنج في الداخل العراقي نتيجة السياسات الداخلية الضاغطة والذي يحمل الكويت ما حصل للعراق منذ عام ١٩٩١ وحتى اليوم ، ويؤيد الكثير من العراقيين هكذا توجه الذي يمكن ان يتطور ويتفاعل بشكل اكبر مما هو عليه اليوم ويدفع باتجاه تأزم العلاقات العراقية–الكويتية مثلما حصل خلال المدة السابقة حول قضية ميناء مبارك ومسألة التعويضات والحدود وغيرها مما يدفع الكويت إلى

اتخاذ سياسة بعيدة عن الاستمرارية تجاه العراق اذا ما علمنا ان جزءاً من السياسة الكويتية تدار من قبل أمير البلاد وليس من قبل مؤسسات صنع القرار وبالتالي فان التغيير في توجهات السياسة الكويتية تجاه العراق ممكنا وليس بعيدا[٦٣].

يبدو ان مشهد مستقبل العلاقات العراقية– الكويتية معقد للغاية وتكتنفه العديد من الصعوبات، فلا أساس جغرافي للعلاقات الحدودية مع الكويت كما لا يوجد منطق لتبرير كل ما يجري على الأرض ومحاولة الكويت خلال السنوات الماضية تحصين حدودها الشمالية مع العراق هو جزء من حالة القلق وفقدان الثقة وغياب الرؤية المستقبلية بشأن كل ما يجري وسيجري، ورغم تعاقب الأنظمة والحكومات في العراق فان منطق السياسة لم يتغير تجاه الكويت، ويمكن ان نلتمس ذلك بوضوح في القاعدة الأساس المنبثقة في تحليل العلاقات ما بين البلدين، والتي يمكن ان نلمسها في ثنائية الجغرافية والقوة فكلما زادت قوة العراق تحسس هشاشة الجغرافية وأخذ العراق يتطلع إلى الكويت وهذه القاعدة ان كانت تصلح لتحليل السلوك السياسي للدولة العراقية قبل ٢٠٠٣ فهي نفسها تصلح لتحليل السلوك السياسي للكويت بعد ٢٠٠٣، بعد ان تغيرت التوازنات السياسية المحلية والإقليمية وأصبحت الكويت تدير علاقاتها مع جارتها الشمالية بموجب قواعد المتغيرات الجيوستراتيجية الجديدة[٦٤].

ومن العقبات الاخرى التي تواجه تطور العلاقات تتمثل في تعدد مراكز القرار في الدولة العراقية المعاصرة، بما يجعل السياسة الخارجية العراقية محل تجاذب حزبي ومذهبي مستمر. من جهة أخرى يثير نزاع التيارات السياسية مع الحكومة في الكويت خلال السنوات الأخيرة مشكلات استثنائية إذ نادراً ما يتفق الفرقاء في الساحة الكويتية حول القضايا المطروحة، ولا يكاد يتحمل أي طرف مسؤولية آرائه وقراراته، وإن كانت لها آثار سلبية على مصالح الدولة وعلاقاتها الخارجية إذ يمكن لأي طرف التنكر لمواقفه السابقة، نظراً لغياب تنظيم العمل الحزبي، ولذا فإن أغلب ما يطرح من قبل النواب بالشأن العراقي كما في غيره من الشؤون يخضع لمنطق اللحظة المتبدل والمتحول حسب الاجتهادات الفردية وليس طبقاً لمعايير التفكير الاستراتيجي بالشأن الخارجي[٦٥].

وعلى الرغم من أن الكويت ضمنت وإلى حد كبير عدم وجود تهديد لأمنها واستقرارها بعد زوال النظام السابق في العراق إلا أنها وكبقية دول مجلس التعاون لديها جملة من الهواجس من اندلاع أعمال توتر مذهبي في العراق وهو احتمال امتداد هذه الأعمال للكويت وتوسع نشاطات الجماعات الإرهابية المسلحة، وبالتالي بقاء الوضع العراقي مشحوناً بحالة من التوتر وأعمال العنف التي لن تبقى محصورة في الداخل العراقي، وتخشى الكويت كما هو الحال مع بقية دول الخليج أن يغدو العراق ملجأً آمناً للجماعات الإرهابية المسلحة ومع عدم وجود جهوزية واستعداد كامل لدى الجيش العراقي الجديد لمواجهة المخاطر المترتبة على وجود جماعات العنف المسلح[٦٦].

ومما يثير عامل عدم الثقة عند الكويت هو خشيتها من تدخل قوى إقليمية في المنطقة ومنها إيران في الشأن العراقي وبما ينعكس سلبا على الكويت ، كما أن الاخيرة تخشى من أن يتحول العراق إلى دولة ضعيفة او ما يسمى بـ(الـدولة الفاشلـة) تفقد فيها الحكومة المركزية السلطة، ويسود فيها الشقاق والخلافات وتتحول إلى اقاليم تصبح اقوى من المركز وتتدخل في شؤونها قوى خارجية وقوى داخلية متقاتلة مما يهدد تماسكها كدولة ومجتمع وكيان سياسي ويجعلها عبئا ومصدر تهديد لجيرانها من خلال تصدير مشاكلها وعدم الاستقرار فيها[٦٧].

إن احتمال وقوع صراع بين البلدين في الفترة المقبلة قد يكون ممكنا إذا ما اتجه الطرفان إلى تبني سياسات متشنجة وخطاب سياسي متشنج قد تؤدي إلى التوتر مما يدفع الكويت بتبني خطاب سياسي تعد فيه العراق بلد غير صديق او لا يمكن التعاون معه ومردّ ذلك يعود إلى[٦٨]:

١. إن بلد مثل العراق غير مستقر.

٢. عدم تعاون العراق مع المنظومة الخليجية المتمثلة بمجلس التعاون الخليجي .

٣. وجود جماعات مسلحة في العراق خارجة عن القانون فمن المحتمل حدوث اعتداء على المصالح الكويتية في المنطقة.

٤. وجود تيارات سياسية مختلفة قد يتبنى قسم منها خطاب الكراهية والتحريض ضد الكويت.

٥. تبني الكويت خطاباً تحريضياً ضد العراق بشكل مباشر.

وتمتلك الكويت على الصعيد العسكري قدرة عسكريـة ضعيفة مقارنة بالعامل البشري ، عدد قواتها المسلحة لا يتجاوز عدة الاف ، وكذلك الحال بالنسبة إلى الاسلحـــة التي تمتلكها، مما يجعلها عرضة للتدخل من الدول الأخرى، ويهدد أمنها وسلامة أراضيهـا واستقرارهـا، وظهر هذا واضحا في حرب الخليج الثانية ازاء غزو العراق للكويت في فترة قياسية جدا الامر الذي حدا بدول الخليج إلى ان تنحاز إلى التواجد الامريكي العسكري للحفاظ على أمن الكويت وأمن دول الخليج الاخربمن اي تهديد خارجي وفقا لاستراتيجية المصالح المتبعة في العلاقات الكويتية–الامريكية[٦٩].

وبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، فإن دورها واضح في حجم ضغوطها في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام وعلى الكويت والعراق بشكل خاص، فقد سعت لتطبيق النظام الديمقراطي في المنطقة بموجب عدة سياسات منها مشروع الشرق الأوسط الكبير لعام (٢٠٠٣–٢٠٠٤) وهي اليوم لا تتوانى عن تطبيقه في المنطقة من خلال تفكيك دول الشرق الاوسط، اضافة إلى طرح نموذج آخر إلى جانبه هو دمج الدول الصغرى بالدول الاقليمية الكبرى ومن ضمنها اعادة النظر بوضع الكويت والعراق من خلال ما ياتي[٧٠]:

١–سعي الولايات المتحدة باتجاه ضم الكويت للعراق عبر خيار فدرالي او كونفدرالي، حيث تعول الولايات المتحدة الامريكية على تطبيق التجربة الكردية في العراق كنموذج ممكن تطبيقه على الحالة الكويتية أي

خيار الاقليم الذي يتمتع بكل مقومات الدولة لكنه يرتبط سياسيا بالعراق ،غير ان هذا الخيار لا يمكن ان يتحقق مالم يستبعد متغيرين هما:

أ- الأسرة الحاكمة في الكويت ورؤيتها: فهي لا يمكن أن تقبل في هكذا طرح مقابل خيار استراتيجي متعلق بخيارات امريكية بو ضع العراق في وضع استراتيجي محدد ، لأن تلك العائلة تمكنت من تحويل الكويت من مجرد منطقة لعبور القبائل بين العراق والجزيرة العربية إلى كيان سياسي له وزنه السياسي والاقتصادي والاقليمي والدولي.

ب – قوة التيار السلفي في الكويت الذي يتمتع بعلاقات قوية مع الداخل الكويتي.

٢- أما ما يتعلق بوضع الكويت: فمن الواضح أن الخيارات التي تستقر عندها تلك الدولة بحكم تطورات البيئتين الاقليمية والدولية فإنه لا يتعدى الآتي[٧١]:

أ- إن اتجهت الولايات المتحدة إلى تهديم خرائط (سايكس بيكو) وعملت على تأسيس دولة على أسس مذهبية تضم كل أو بعض المناطق الاتية (عرب الاحواز وشرق السعودية) فإنها قد تلحق بها جنوب العراق والكويت هو خيار يتم تداوله إعلاميا منذ العقد الاول من القرن الحالي، الا ان هذا الخيار من الصعوبة تحققه بسبب استقرار الاحواز داخل إيران كما هو حال منطقة شرق السعودية وليس هناك أية مؤشرات على فصل العراق على المدى المنظور ، أي بمعنى أن ذلك الاحتمال أو الخيار هو محض افتراض لا اكثر.

ب-الارتباط بمملكة سعودية خليجية كبرى وهو الخيار الذي يطرح خليجيا ومن ضمنه : يطرح الكويتيون أنفسهم نتيجة وجود رؤية تتعلق بكون المنطقة مقبلة على تحولات تديرها الولايات المتحدة الامريكية لا تسمح ببقاء الدول والأمارات الخليجية الصغرى ومن ضمنها الكويت ، وسبق للسعودية إن طرحت في العام ٢٠١٠ وما بعده رؤيتها لتحويل مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد خليجي غير أن سلطنة عمان اعترضت عليه وذلك الخيار ممكن كون الروابط بين السعودية والكويت قوية : قبليا ومذهبيا ونظام الحكم متقارب ويبقى الأمر متعلقاً بحجم الاستقلال الذي ستتمتع به الكويت في إطار الكيان الخليجي.

ج- هناك خيار الربط مع العراق مستغلين ما تم الاشارة اليه من وجود آراء داخل الولايات المتحدة الامريكية بدعم خيارات تعزيز قوة العراق وتوسيع اطلالته البحرية ويكاد ذلك الخيار يلقى امكانية التحقق لان الكويت والعراق كيانان ديمقراطيان كما ان استقلال الكويت في إطار النظام العراقي سيكون نسخة عن تجربة أقليم كردستان في العراق.

د- الاحتمال الأخير هو استمرار الاحتماء بالولايات المتحدة الامريكية وهو خيار مازال من الممكن التمسك به لتحقيق حماية الكويت الا ان الولايات المتحدة تتجه إلى فك ارتباطها بنفط الشرق الاوسط

بحكم تطوير تكنولوجيا النفط الصخري، كما ان التوجه الامريكي الاستراتيجي القادم هو شرق اسيا وليس الشرق الاوسط، ومن ثم فان ذلك الخيار غير استراتيجي في نظر الساسة الكويتيين على المدى المتوسط.

المطلب الثاني: مشهد استمرار تطور العلاقات العراقية الكويتية

هذا المشهد يفترض رؤية مفادها أن العلاقات العراقية – الكويتية تتجه نحو بناء صفحة جديدة في الأداء والتفاعل بين البلدين وستعمل على الحد من المشكلات الاستراتيجية التي تحد من نمو التفاعل وتعطل أدائه من خلال بناء علاقات تعاون سلمية في أطر مختلفة يتقدمها عامل المصلحة في جميع الأصعدة. إن الفضاءات الاستراتيجية لتثبيت أركان العلاقة بين العراق والكويت ستعمل من خلال كبح التحديات والعمل على تحجيمها وبناء مخارج سياسية عقلانية لإدارتها، فضلا عن تعزيز التعاون الاستراتيجي في المجال الاقتصادي حيث ان الكويت اثبتت حضوراً استراتيجياً بعد استثمار الشركات الكويتية في مجال الغاز خصوصاً شركة (كويت إنرجي) التي فازت بحقل السيبة والمنصورية في جولة التراخيص الغازية الثالثة لتطوير الموارد في العراق عام ٢٠١٠، ناهيك عن دور الشركات الكويتية في العمل مع الشركات العالمية المستثمرة في قطاع النفط والغاز في العراق[٧٢] .

إن دعوة الكويت لانضمـام العراق إلى مجلس التعاون الخليجي بعد أيام من زيارة وزير شؤون الديوان الاميري الكويتي السابق ناصر صباح الاحمد إلى العراق في نيسان عام ٢٠١٢ كانت بادرة حسنة تجاه تقوية العلاقات العراقيـة – الكويتيـة في الجانب الاقتصادي وتبين عن وجود توجـه ورغبة كويتية للتعاون والشراكة مع العراق ضمن منظومة اقليمية لدول شمـال الخليج بحيث لا تعتمد على النفط بشكل كامل[٧٣]، ثم عبرت عنه السعودية في عامي (٢٠١٥–٢٠١٤) بعد الالتزام بالاستجابات الخليجية القاضية بالابتعاد عن المحور الإيراني بمعنى ان الكويت كانت السباقة في تلك الدعوة هذا من جانب ، ومن جانب آخر يمكن أن تلعب الكويت دورا مهما في ترطيب اجواء العلاقات بين العراق والسعودية بحكم العلاقة المتوازنة التي تتمتع بها لدى الطرفين خصوصا اذا ما علمنا بأن الكويت لديها خلفية تاريخية في أنشطة الوساطة الاقليمية خاصة في اليمن ولبنان وغيرها[٧٤].

إن احتمالية قيام هكذا متغير قائم على ضم العراق للمنظومة الخليجية سيؤدي إلى تغير كل العلاقات الخليجية وستكون الكويت مجبرة على محاكاة مواقف دول المجلس الاخرى ولاسيما السعودية وأن تتجه لسياسات التعاون البناء مع العراق وذلك لان هناك معادلة لا يمكن تجاهلها هي : إن قيمة النفط في الاقتصاد العالمي بدأت تضعف بحكم اكتشاف النفط الصخري وارتفاع معدل الاتجاه نحو البدائل غير النفطية في الاقتصاد العالمي يقابل ذلك تغير كبير في عوامل القوة اقليميا في غير مصلحة الكويت ودول

الخليج العربي بسبب ضعف القوة العسكرية الخليجية واستمرار حمايتها بالمظلة الامريكية وبالتالي لا خيار لدى الكويت الأمن خلال تطوير العلاقات مع العراق[٧٥].

إن تطور العلاقات العراقية – الكويتية ستسهم في ازدهار سبل التفاعل الاستراتيجي في كل الصعد يتقدمها الصعيدان السياسي والاقتصادي، لكن سيكون بصورة متزنة بين حاجة التفاعل والمنفعة التبادلية الحذرة باتجاه حالة التوازن والإدارة الرشيدة لفواعل العلاقات نتيجة للحرص الشديد على إدامة العلاقات باتجاه خط مستقيم في قياس الأداء النسقي للعلاقات العراقية – الكويتية، وبالتالي ستكون عامل تعزيز لنظرية الأمن الخليجي وستسهم في فاعلية الإدارة الخليجية لنظرية الأمن الإقليمي في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. من جانب اخر يسير العراق والكويت في الآونة الاخيرة باتجاه بناء استراتيجيات محاور التحالف مع الولايات المتحدة ويشكلان مع كل من السعودية والأمارات وقطر والبحرين وسلطنة عمان واليمن البيئة الاستراتيجية المشكلة لأمن الخليج في القرن الحادي والعشرين والتي تتفاعل مع إيران التي في طريقها نحو عتبة الدولة النووية[٧٦].

إن توحيد مركز القرار في السياسة الخارجية سوف يسهم بشكل تلقائي في توحيد الخطاب السياسي للدولة العراقية مع جيرانها ويبعث برسائل اطمئنان لدول الجوار من شأنها أن تزيل كافة العراقيل الكامنة التي تعطل المشاريع البينية للعراق مع دول المنطقة، ومن المؤكد ان حالة الكويت مع العراق مختلفة عن بقية دول الجوار وذلك لتعرضها لاحتلال شامل لفترة تزيد على السبعة اشهر، ويفترض ان يبلور القادة العراقيون خطابا نوعياً تجاه الكويت يسهم في ردم الفجوة العراقية–الكويتية التي خلفتها الحقبة السابقة، وعلى الرغم من الاستقرار الظاهر في الخطاب السياسي الكويتي تجاه الدول المجاورة ومنها العراق، إلا أن كل قرار تتخذه الحكومة يتحول إلى مادة للجدل الداخلي بحيث تضطر الحكومة أما إلى التراجع عنه إرضاء للأطراف المعارضة، أو التخفيف منه طلباً لحالة التوازن، الأمر الذي ينعكس سلباً على الخطوات التي ينبغي أن تتخذها الكويت لتطوير منظومة علاقاتها الخارجية[٧٧].

وكانت هناك آراء لبعض أعضاء الكونغرس الأمريكي ترى ان التجربتين في الكويت والعراق تؤشران إلى ضرورة التماثل الاستراتيجي والحوار ومن ثم التعاون التفاعلي البنّاء، وبالتالي التكامل الاستراتيجي المتحول نحو بناء أفق لنظرية العمق الاستراتيجي المعاصرة للديمقراطيات النامية والناشئة في الشرق الأوسط ما بعد ٢٠٠٣، وبالتالي فإن الاتجاه نحو التطبيع التام بين العراق والكويت والعمل على تفعيل العلاقات نحو منفعة تكاملية كبيرة جداً وارتباط استراتيجي بعيد المدى وتفاعلات واستثمارات في كافة المجالات الاستراتيجية، وشؤون الحياة لكلتا الدولتين ستعمل على تشكيل هذا المشهد الاستراتيجي خلال السنوات العشر المقبلة[٧٨].

وتشير المعطيات السياسية والجغرافية والاجتماعية بين البلدين إلى اتجاه تطور العلاقات العراقية–الكويتية خلال السنوات القادمة نحو المزيد من الترابط والتعاون، وتتلخص هذه المعطيات بالتالي[٧٩]:

١. **بيئة الديمقراطية:** على الرغم من حداثة التجربة العراقية في مسلك الديمقراطية، والحقوق العامة، ورغم الخروقات الأمنية وانتشار بعض جماعات العنف في العراق، إلا أن الشعب العراقي يبدو مصراً على إنجاح تجربته الجديدة. إن استقرار الديمقراطية في العراق من شأنه أن يخلق علاقة تفاعلية مع نظيرتها الكويتية إذ أن من شأن الشعوب في الدول الديمقراطية أن تقول كلمتها، وربما يكون لمؤسسات المجتمع المدني فيها دور مؤثر في توثيق العلاقات بين البلدين، وينتظر أن تبادر المؤسسات المدنية ومراكز الدراسات بتقديم قراءتها وتصوراتها لتوسعة أفق التعاون والتلاقي، ومن المهم أيضاً التأكيد على أن الديمقراطيات من شأنها أن تتفاهم بينما طبيعة الديكتاتوريات هو التصادم.

٢. **ضرورات الجوار:** تعد الجغرافيا عامل ضغط نحو ضرورة إعادة النظر في نمط العلاقة بين البلدين إذ ليس بيد العراق أو الكويت تغيير الجغرافيا فهذا القدر لا مفر من مواجهته بتفكير استراتيجي يضمن مصالح البلدين ويغلق بؤر التوتر، لقد اكتشف البلدان خلال السنوات الماضية انه لا يمكن لاحدهما ان يستقر دون استقرار الطرف الاخر، فمزاعم الكويت بان الكثبان الرملية والخنادق والاسوار من شانها تأمين الاستقرار الداخلي، قد انهارت أمام استمرار التوتر واعمال العنف التي تندلع من داخل العراق، حيث تأثرت الأمارة الخليجية بارتدادات النزاعات المذهبية داخل الجار الإقليمي الكبير. أرست هذه الحقائق قناعة لدى الجانبين أن لا تنمية حقيقية ولا استقرار دائمي يمكن أن يتم دون شراكة استراتيجية تؤسس لمستقبل أفضل، يسهم في دعم نظرية الأمن الإقليمي.

٣. **المصالح الاقتصادية:** مجالات التعاون الاقتصادي وبيئة الاستثمار تبدو في أفضل حالاتها اليوم بين البلدين لقد اكتشف العراقيون والكويتيون أن استمرار حالة التوتر الأمني والسياسي انعكس على مستوى التعاون الاقتصادي بين البلدين، وحرمهما من خيرات كثيرة كان يمكن لهما أن يحصداها لولا ظروف الحكم في العراق ودون أدنى شك تعتبر الكويت الدولة الاكثر حظوة في مجال اعادة إعمار العراق، بسبب الإمكانات المالية والسوقية التي تمتلكها الكويت لاسيما أن فكرة الاستثمار في العراق لا تزال تمثل طموح محبب لدى التجار في الكويت، وعملياً فانهم يمتلكون مساحات زراعية شاسعة من بينها أملاك تعود لأعضاء من الأسرة الحاكمة.

٤. **التداخل الاجتماعي:** حسب بعض التقديرات فإن ما يقارب الـ (٢٠)% من شعب الكويت تعود جذوره إلى أصول عراقية وبغض النظر عن صواب هذه النسبة حيث يصعب تحديدها بشكل علمي دقيق، فإنها تشير إلى حجم التداخل الاجتماعي بين البلدين ويبدو أن هذا التداخل كان أحد العوامل الرئيسية في سرعة استجابة الشعبين الشقيقين إلى دعوات ومبادرات المصالحة بمجرد انهيار نظام الحكم في العراق عام ٢٠٠٣.

الخاتمة والتوصيات

يمكن القول إن مسار تحسن العلاقات العراقية– الكويتية بعد العام ٢٠٠٣ قد تعزز بشكل سريع على الرغم من سنوات الخلاف والصراع بين الدولتين ، وقد سعت الحكومات العراقية المتعاقبة خلال الحقبة الماضية إلى تبديد مخاوف الكويتيين بشان اتجاهات الاستقرار في العراق ومنع تصدير اي توتر من داخل العراق إلى جيرانه، وبدورها حاولت الكويت التقرب بحذر من العراق خشية تكررما حدث من وقوع أخطاء في الماضي، ومع هذا فان العديد من النخب السياسية والأكاديمية في كلا البلدين كانت ترى أن هنالك ضرورة لطي صفحة الماضي الأليمة بين العراق والكويت والبدء بمرحلة جديدة تُمد فيها جسور الثقة المتبادلة تمهيداً لعودة العلاقات الطبيعية بين البلدين وهي علاقات لا تقتصر بأي حالٍ من الأحوال على الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية بل تشمل بعداً اجتماعياً كان حصيلة لتداخل صلات النسب والجيرة بين المجتمعين العراقي والكويتي.

لكن ما يثير القلق ويعرقل من فرص تطورالعلاقات العراقية– الكويتية هو النفوذ الامريكي والإيراني في المنطقة إذ قد يسهم في احتمالية نشوب صراعات اقليمية جديدة في المنطقة بين الولايات المتحدة وإيران بصفة خاصة والتي قد تؤثر بشكل أو بآخر على مسار التقارب العراقي– الكويتي، كذلك فإن مسألة الحدود بين العراق والكويت لم تحسم بشكل نهائي وهي تمثل حساسية تدفع ببعض السياسيين العراقيين من فترة إلى أخرى للتنديد بالاتفاقيات المبرمة بين البلدين خصوصا حول اتفاقية خور عبد الله التي ما زالت بعض مراكز الدراسات والفكر في العراق ترفضها إلى اليوم.، وبالتالي تبقى هناك مخاوف من اندلاع ازمة جديدة بين البلدين مع بدء تشغيل ميناء مبارك الكبير، هذه الاحتمالات تشكل قلقاً وتحدياً لمستقبل العلاقات العراقية– الكويتية.

التوصيات:

١- السعي لبناء علاقات تعاونية بين العراق والكويت من خلال تسوية القضايا العالقة والاهتمام بتطوير الجوانب المشتركة بين البلدين.

٢- تعزيز التعاون الأمني بين العراق والكويت خصوصا في مواجهة العناصر الارهابية من خلال التشدد وتطوير اليات مراقبة المنافذ الحدودية للبلدين.

٣- توسيع التعاون الاقتصادي بين العراق والكويت وامكانية استفادة البلدين من مينائي الفاو الكبيرومينـاء مبارك الكبير في دعم حركة التجارة والبضائع العراقية والكويتية.

٤- تجنب الدخول في سياسة المحاور الاقليمية والنزاعات التي تشهدها المنطقة مما يجنب البلدين التوتر والدخول في مساومات لقضايا محلية واقليمية.

٥- تفعيل دور المراكز البحثية في كلا البلدين في الاهتمام بالقضايا ذات الاهتمام المشترك والتي من شأنها أن تسهم وتعزز مستقبل العلاقات العراقية- الكويتية.

الهوامش والمصادر:

١. حيدر صخي الجوراني، العلاقات العراقية الكويتية(١٩٩٠–٢٠١١)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، ٢٠١٢ ، ص ص ١٢–١٥.

٢. رافع عبدالجبار نوشي، الحدود العراقية–الكويتية، دار ومكتبة عدنان للنشر،ط٢، بغداد،٢٠٢١، ص١٥٠.

3.Hussein Abdulhasan Moeh, (2016)Regional Players Influences on the Iraqi -Kuwaiti Relations Post-Saddam Eea(2003-2011), Doctoral dissertation, Universiti Utara Malaysia), 2016, P56.

٤. علي الغرير، قيس جواد، أثر النفط في العلاقات العراقية– الكويتية، مجلة دراسات دولية، العدد٦، بغداد، ٢٠٠٦، ص٢١٣.

٥. سعدون شلال، حميدة عبد الحسين، تحليل جغرافي سياسي للعلاقات العراقية – الكويتية، مجلة أوروك، العدد١، المجلد ١٠، بغداد، ٢٠١٧، ص١٢١.

٦. محمد أمين ، العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣ – ٢٠١١)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ،الاردن،٢٠١١ ،ص٢٧.

٧. حيدر صخي الجوراني، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٢–٣٩.

٨. سعدون شلال، حميدة عبد الحسين، مصدر سبق ذكره.

٩. ميثاق خيرالله جلود، مستقبل علاقات العراق بدول الخليج في المجال السياسي، مركز الدراسات الإقليمية العدد ٧، جامعة الموصل ،٢٠١١، ص٣٥٠.

١٠. سرحان غلام حسين، مصدر سبق ذكره.

١١. عبدالله خليفة الشايجي، نظرة استشرافية: العلاقات الكويتية– العراقية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٥.

١٢. محمد عبد الرحمن يونس، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق، مجلة دراسات إقليمية، العدد١٢، بغداد، ٢٠٠٨، ص٤.

١٣. خالد سعد السهلي، حرب الخليج الثالثة وتأثيرها على الكويت، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط الأردن، ٢٠١٢، ص٧٧.

١٤. المصدر نفسه، ص٨٣.

١٥. علي رحيم مذكور، علاقة القوى السياسية العراقية بدول الجوار وأثرها على الوضع الداخلي رسالة ماجستير ،معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،٢٠١١، ص٤٥.

١٦. حسين عبدالحسن مويح، تاثيرالمتغير الأمني على مستقبل العلاقات العراقية–الخليجية، مجلة قضايا سياسية، العدد ٥٤، كلية العلوم السياسية–جامعة النهرين، بغداد،٢٠١٨، ص٣٢٥.

١٧. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق ٢٠٠٣–٢٠٠٦، مركز الدراسات الاقليميـة، العدد ١٢، جامعة الموصل، ٢٠١٥، ص٧.

١٨. عباس فاضل محمد البياتي، المتغير الاقليمي في الاستراتيجية الامريكية لاستقرار العراق، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد١، العراق، ٢٠١٤، ص.٧.

١٩. محمد عبدالرحمن يونس، مصدر سبق ذكره.

٢٠. المصدرنفسه، ص١٨.

٢١. سعدون شلال ، حميدة عبد الحسين ، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦.

٢٢. محمد عبد الرحمن يونس ، مصدر سبق ذكره، ص٥.

٢٣. خالد سعد السهلي، مصدر سبق ذكره، ص٨٤.

٢٤. محمد عبد الرحمن يونس ، مصدر سبق ذكره، ص ص١١– ١٢.

٢٥. منى حسين عبد، العلاقات العراقية –الكويتية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة كلية التربية للبنات، العدد ٤، المجلد ٢٧، بغداد، ٢٠١٦، ص ص١٢٥٤ – ١٢٥٥.

٢٦. منى حسين عبيد، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥٥.

٢٧. سناء محمد إبراهيم، العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام ٢٠٠٣ (الحدود والوجود)، قضايا سياسية، العدد ٤٣ – ٤٤، بغداد، ٢٠١٦، ص١١٥.

٢٨. خالد سعد السهلي، مصدر سبق ذكره، ص٨٤.

٢٩. فراس صالح خضر،مثنى فائق مرعي،التوجه الخليجي الراهن ازاء العراق: دراسة في الطبيعة والمتغيرات، بحث مقدم لمؤتمر الاستقرار الأمني والمجتمعي في العراق لمرحلة ما بعد داعش، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٧.

٣٠. تمارا كاظم الاسدي: العلاقات العراقية الكويتية وافاقها المستقبلية، ٢٠٢١/٢/٥،متاح على الرابط:

https://annabaa.org/arabic/studies/16704

٣١. باسم كريم سويدان الخلاف الحدودي العراقي الكويتي وأثره في استقرار منطقة الخليج العربي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد٢٠، العراق، ٢٠٢٠،ص١٤.

٣٢. صحيفة الانباء، ٢٠٢١/٤|٢٨، متاح على الرابط:

https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/official/524648/28-12-2014

٣٣. مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث،٢٠٢١/١/٥، متاح على الرابط:

https://www.csrgulf.com/2019/07/06/%D9%85%D8%A4%

٣٤. باسم كريم سويدان ، مصدر سبق ذكره،ص١٤.

٣٥. مصطفى العبيدي، خفايا حرب الموانئ بين العراق والكويت، ٢٠٢١/٣/٢، متاح على الرابط:

https://www.alquds.co.uk/%D8%AE%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8

٣٦. المصدر نفسه.

٣٧. باسم كريم سويدان ، مصدر سبق ذكره، ص ص١٤٣–١٤٤.

٣٨. صحيفة الانباء، ٢٠٢١/٤|٣٠، مصدر سبق ذكره.

٣٩. فراس صالح خضر، مثنى فائق مرعي،مصدر سبق ذكره.

٤٠. الكويت تدعم جهود العراق في التصدي لخطر داعش، ٢٠٢١/١/٢٣، متاح على الرابط:

https://www.sabr.cc/2015/06/02/183495/

٤١. مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث، ٢٠٢١/١/١٣، مصدر سبق ذكره.

٤٢. صدام عبدالستار رشيد السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق: دراسة تحليلية مستقبلية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد٣، العراق، ٢٠١٩، ص١٦٣.

٤٣. مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث، ٢٠ /٢٠٢١/١/، مصدر سبق ذكره.

٤٤. زياد إسماعيل، أمير الكويت يبدأ زيارة رسمية إلى العراق، ٢٠٢١/٥/١١/ متاح على الرابط:

https://npasyria.com/blog.php?id_blog=1674&sub_blog=2%

٤٥. شاكر عواد ضاحي، مرتجي هاشم باقر، تحليل واقع الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ في ظل الطبيعية الريعية، مجلة كلية التربية الأساسية، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث لقسم الجغرافية، العراق، ٢٠٢١، ص ص ٢٨٩–٢٩٢.

٤٦. حسام الدين طه، أثر التغيير في أسعار النفط في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٥–٢٠١٧)، مجلة البحوث والدراسات النفطية، العدد٣، العراق،٢٠٢١، ص٥٢.

٤٧. شاكر عواد ضاحي، مرتجي هاشم باقر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٣.

٤٨. الاقتصاد الكويتي، ٢٠٢٠/٩/٦، متاح على الرابط:

https://fanack.com/ar/kuwait/economy/

٤٩. ترتيب الدول المصدرة للنفط ٢٠٢٠، ٢٠٢٠/١٢/١٥، متاح على الرابط:

https://www.almuheet.net/83192

٥٠. الاقتصاد الكويتي، مصدر سبق ذكره.

٥١. فراقد داود سلمان، العلاقات العراقية– الكويتية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات تاريخية، العدد٢٣، العراق، ٢٠١٧، ص٤٣٤.

٥٢. صحيفة الانباء، ٢٠٢١/٦/٢٨، مصدر سبق ذكره.

٥٣. اسامة مهدي، العراق والكويت يبحثان آليات تحقيق تكاملهما الاقتصادي، ٢٠٢١/٦/٦، متاح على الرابط:

https://elaph.com/Web/Economics/2017/4/1143121.html

٥٤. مفيد كاصد الزيدي، العلاقات العراقية –الكويتية (٢٠١٤–٢٠١٨) مجلة دراسات تاريخية،العدد٥٢، بغداد،٢٠٢١، ص٢٨٤.

٥٥. اسعد عباس هندي، سهيلة صبيح ناصر، دور المنافذ الجنوبية البرية في التنمية الاقتصادية العراقية، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الإنسانية، العدد٣، المجلد ٤٣، العراق، ٢٠١٨،ص٢٤٠.

٥٦. مفيد كاصد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٣.

٥٧. مركز الخليج **العربي** للدراسات والبحوث،٢٠٢١/١/٩، مصدر سبق ذكره.

٥٨. أماني حسين عبد الرزاق، حركة النقل البري والتجاري في المنافذ الحدودية العراقية (منفذ الشيب وسفوان) انموذجا، مجلة الخليج العربي، العدد٣–٤، المجلد ٤٧، العراق، ٢٠١٩، ص٣١٨.

٥٩. المصدرنفسه، ص٣١٩.

٦٠. اسامة مهدي، ٢٠٢١/٧/٩، مصدر سبق ذكره.

٦١. لجان لتطوير العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين الكويت والعراق، جريدة الانباء الكويتية، ٢٠٢١/٣/٥، متاح على الرابط:

https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/914281/18-07-2019

٦٢. رامي أحمد نصر ، مواقف النخب الخليجية الحاكمة من تداعيات الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٦ ، ص٢٢٣.

٦٣. صدام عبدالستار رشيد ، مصدر سبق ذكره، ص١٧١.

٦٤. سعد جاسم محمد، مطلب الأرض ومطلب الأمن في كفتي ميزان العلاقات الحدودية العراقية الكويتية، مجلة الآداب، العدد ١٣٢، بغداد، ٢٠٢٠،ص ص ٢٣٨–٢٤٥.

٦٥. احمد شهاب، الاتجاهات المستقبلية للعلاقات العراقية–الكويتية، مجلة اراء حول الخليج، ٢٠٢١/٩/٢٦، متاح على الرابط:

https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=featured&

٦٦. علاء عبدالرزاق، العلاقات العراقية– الخليجية بعد مرحلة الانسحاب الأمريكي، مجلة اراء حول الخليج،٢٠٢١/٩/١٨، متاح على الرابط:

https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=featured&

٦٧. عبد الله الشايجي، مستقبل العلاقات الكويتية العراقية، صحيفة المؤتمر، العدد ٢٩٨٣، الكويت، ٢٠١٤.

٦٨. صدام عبدالستار رشيد ، مصدر سبق ذكره،ص١٧١.

٦٩. خالد سعد السهلي ،مصدر سبق ذكره، ص٣١.

٧٠. صدام عبدالستار رشيد، مصدر سبق ذكره، ص٧٦.

٧١. المصدرنفسه، ص٧٧.

٧٢. حسين علاوي خليفة، العلاقات العراقية – الكويتية وأثرها في مستقبل أمن الخليج، مجلة اراء حول الخليج، ٢٠٢١/٩/١٩، متاح على الرابط:

https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=featured&

٧٣. السومرية نيوز، الكويت تدعو إلى ضرورة انضمام العراق لمجلس التعاون الخليجي، ٢٠٢١/٤/١٢، متاح على الرابط:

https://www.alsumaria.tv/news/55919/k...to-join-gcc/en

٧٤. صدام عبدالستاررشيد، مصدر سبق ذكره ،ص١٨١.

٧٥. المصدر نفسه،ص١٨٣.

٧٦. حسين علاوي خليفة، مصدر سبق ذكره.

٧٧. احمد شهاب، مصدر سبق ذكره،ص٤٦

٧٨. حسين علاوي خليفة، مصدر سبق ذكره.

٧٩. احمد شهاب، مصدر سبق ذكره.ص٥٤